

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، داود طبيئة .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف
القضية الجنائية رقم (٢٠١٤/١٠٨٨) المفصولة من محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ
٢٠١٥/٢/٩ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بأحكام المادة (١٣/ج)
من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها والمتضمن :
تجريم المتهم
بجناية القتل خلافاً لأحكام المادة
(٣٢٦) من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة
لمدة عشر سنوات والرسوم بعد تخفيض العقوبة سناً للمادة (٣/٩٩) عقوبات جاء
مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من
العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية
ملتماً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية
انتهى فيها بطلبه تأييد الحكم الصادر .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة

الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمتين التاليتين :

- ١- جناية القتل خلافاً للمادة (٣٢٦) عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة :

بأنه وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ ذهب المغدور

(مصري الجنسية وعمره ٣٥ سنة) وبرفقته كل من الشاهدين إلى إحدى المزارع في منطقة الشونة الجنوبية للعمل في جمع نبتة الماريجوانا وكان المتهم والذي يعمل حارساً للمزرعة بحوزته سلاح ناري غير مرخص قانوناً (كلاشنكوف) وهناك وأثناء جلوسهم في المزرعة قام المتهم بإشهار السلاح الناري وصوبه باتجاه المغدور وأطلق النار عليه وأصابه في منطقة أعلى البطن وأرداه قتيلاً وقام برمي السلاح ولاذ بالفرار وأسعف المغدور إلى المستشفى إلا أنه وصل متوفياً وبعدها قام المتهم بتسليم نفسه واعترف بجريمته وبتشريح الجثة وجدت مصابة بعيار ناري مدخله أعلى يسار البطن ومخرجه أسفل يمين الظهر وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الكبير داخل البطن وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها رقم

(٢٠١٤/١٠٨٨) المتضمن ما يلي :

أولاً: عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة إليه وفقاً لأحكام المادتين (٣ و ٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر والحكم عليه عملاً بالمادة (١١/د) من القانون ذاته بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وبمصادرة السلاح الناري (الرشاش الكلاشنكوف) المضبوط .

ثانياً: عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم واستناداً إليه قررت المحكمة ما يلي :
أولاً: عملاً بأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة عشرين سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

ولإسقاط الحق الشخصي عن المجرم سليمان من قبل وكيل المشتكية زوجة المغدور بصفتها المبينة بالوكالة المرفقة بالملف والمستندين المرفقين الصادرين عن محكمة ملوي لشؤون الأسرة بجمهورية مصر العربية ومما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر وعملاً بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم إلى النصف لتصبح العقوبة بحقه هي وضعه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف، ومصادرة السلاح الناري (الرشاش الكلاشنكوف) المضبوط .

ثانياً: وعملاً بالمادة (١/ ٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد دون سواها بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة السلاح الناري (الرشاش الكلاشنكوف) المضبوط وتضمينه نفقات المحاكمة.

باستعراض محكمتنا بصفتها محكمة موضوع لأوراق الدعوى والبيانات المقدمة بها يتبين :

١- من حيث الواقعة الجرمية :

إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى جاء مستمداً من بيانات لها أصل ثابت في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقامت بتسمية البيانات التي ركنت إليها في قرارها واقتطفت فقرات من هذه البيانات ضمن قرارها .

٢- من حيث التطبيق القانوني :

إن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت بحوزته سلاح ناري غير مرخص (كلاشنكوف) وأثناء تواجده في المزرعة التي كان يعمل فيها (في منطقة الشونة الجنوبية) قام بإشهار السلاح الناري وصبه باتجاه المغدور وأطلق النار عليه من مسافة قريبة وأصابه في منطقة أعلى البطن أحدث نزفاً كبيراً وحاداً داخل البطن ونزيفاً خارجياً أدى إلى وفاة المغدور فإن ذلك يشكل بالتطبيق القانوني سائر وأركان جنائية القتل خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات .

٣- من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة التي فرضتها محكمة الجنايات الكبرى بحق المتهم جاءت ضمن حدها القانوني وفق أحكام المادة (٣٢٦) عقوبات بعد تخفيضها إلى النصف باستعمال الأسباب المخففة التقديرية عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من القانون ذاته .

والذي في ذلك كله أن قرار محكمة الجنايات الكبرى جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية مما يقتضي تأييده .

هذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر تأييد القرار

المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٣ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

رئيس الديوان

دقق ب. ع.